دعم دولي لليمن في مواجهة تداعيات كارثة السيول

■ "الميثاق" - خاص

قدم البنك الدولي لليمن مبلغ ٣٥ مليون دولار لمساندة جهود الحكومة اليمنية في معالجة تداعيات كارثة الأمطار والسيول التي تعرضت لها محافظتي حضرموت والمهرة بالمنطقة الشرقية مؤخراً.

وتقضي اتفاقية المنحة التمويلية التي وقعها الأربعاء عن الجانب اليمني نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي وعن البنك الدولي رئيس فريق البنك الدولي المفاوض سامح وهبة بتقديم البنك الدولي منحة تمويلية تصل إلى ٣٥ مليون دولار تكرس لتنفيذ مشروعين في قطاعي الزراعة والطرق في محافظتي حضرموت والمهرة المتضررتين جراء كارثة الأمطار والسيول. فيما تساهم الحكومة اليمنية بخمسة ملايين دولار في تنفيذ هذين المشروعين.. وعلى صعيد متصل وقعت اليمن والبنك الإسلامي للتنمية الأربعاء على اتفاقية المنحة الخاصة بتمويل شراء ١٥ الف فسيلة نخيل و٨ الاف خلية نحل مع الطوائف بالإضافة إلى تقديم الدعم المؤسسي والتدريب، لتعويض جزء من الأضرار التي أصابت مزارعي النخيل ومربيي النحل على إثر كارثة السيول التي حدثت في محافظتي حضرموت والمهرة.

وبموجب الاتفاقية التي وقع عليها الوزير الأرحبي ورئيس شعبة تخفيف الفقر في البنك الإسلامي للتنمية الدكتور عثمان محجوب الفيل، يقدم البنك مساهمة بمبلغ مليون دولار كمنحة لتغطية جزء من تكلفة المشروع.

وتأتي الاتفاقية في إطار إعلان جدة الذي سيدعم بموجبه البنك كافة الدول الأعضاء بمبلغ ١,٥ مليار دولار على خمس سنوات في مجال تعزيز القطاع الزراعي والأمن الغذائي.

اتفاق يحسم الجدل الحكومي والخاص :

قانون جديد لتحرير بيئة الاستثمار

اتفقت الحكومة والقطاع الخاص على الصيغة النهائية لمشروع قانون الاستثمار الجديد الذي سيحل محل قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢، حيث أقرت لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي المسودة النهائية لمشروع قانون تشجيع الاستثمار تمهيداً لتقديمه إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه ثم إحالته إلى مجلس النواب لإقراره.

كتب/ جمال مجاهد :

وبهدف هذا القانون إلى جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في إطار السياسة العامة للدولة والأهداف والأولويات الوطنية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولهذا الغرض تقدم الحكومة الدعم اللازم لضمان قوة وتنافسية المناخ الاستثماري.

وبموجب القانون الذي حصلت "الميثاق" على مسودته ينشأ جهاز للترويج والتسهيل للاستثمار يسمى "يمن انفست" يتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة ويتبع رئيس مجلس الوزراء، ويكون مقرها العاصمة صنعاء ويحق لها أن تنشيء فروعاً أو مكاتب داخل الجمهورية وخارجها بقرار من مجلس الإدارة بناءً على اقتراح الرئيس التنفيذي.

وتعتبر يمن انفست هي الجهة الحكومية المعنية بإعداد وتطوير وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للاستثمار الفعال وتسهيل الاستثمار وتبسيط إجراءاته بالتنسيق مع الجهات المختصة. كما تطبق نظام النافذة الواحدة في تنفيذ وتشغيل وتطوير الاستثمارات، والذي يمثل كافة الجهات ذات العلاقة بالنشاط الاستثماري..وتتمتع المشاريع الاستثمارية المنشأة وفقاً لأحكام هذا القانون بأي حوافز أو مميزات منصوص عليها في القوانين النافذة، على أن تظل المشاريع الاستثمارية القائمة وقت صدور القانون متمتعة بكافة الإعفاءات والمزايا المقررة بموجب القانون رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٢ النافذ حالياً حتى نهاية مدد الإعفاءات الضريبية الواردة فيه، أما المشاريع الاستثمارية المسجلة وفقاً للقانون النافذ ولم تبدأ مزاولة نشاطها أو إنتاجها حتى تاريخ صدور القانون الجديد فيشترط لتمتعها بالإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في ذلك القانون أن تبدأ مزاولة النشاط والإنتاج خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون.

إصلاح بيئة الأعمال

وأوضح الوزير الأرحبي أن عملية إصلاح قانون الاستثمار وقانون ضريبة الدخل تشكل العمود الفقري لعملية إصلاح بيئة الأعمال في اليمن.

وقال إن القطاع الخاص اشترك بشكل فاعل في النقاش والحوار بشأن مشروع قانون الاستثمار الجديد الذي أعده مكتب خدمات الاستثمار الأجنبي "FIAS" التابع لمؤسسة التمويل الدولية "IFC"، ولفت إلى أن مشروع القانون تم مناقشته مع الجهات الحكومية ذات العلاقة والقطاع الخاص، وأخذ النصيب الأكبر من النقاش بين القوانين الأخرى.

وأشار الأرحبي إلى أن القانون الجديد أعد وفق أفضل الممارسات العالمية التي أثبتت نجاحها، كما أنه يحقق مزايا للحكومة والقطاع الخاص معاً، حيث تم إقرار المسودة النهائية لمشروع القانون في شكلها الأخير. وأضاف الأرحبي "إن قانون الاستثمار الجديد يحقق فائدة أعلى للمستثمرين كما يقدم حوافز ومزايا أكثر من القانون المعمول به حالياً، حيث تم نقل المزايا من قانون الاستثمار إلى قانون ضريبة الدخل وربطها بالتشغيل وخلق فرص العمل وكيفية التعامل مع الإهلاك". وشدد على ضرورة إلغاء الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج لمشاريع الاستثمار وإزالة أي معوقات أمام الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير التمويل اللازم للاستثمار وإصلاح القطاع المصرفي وتطوير التعليم الفني والتدريب المهني لكي يواكب احتياجات التنمية وسوق العمل.

وأشار إلى أهمية تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية للهيئة العامة للاستثمار وتوفير التمويل الكافي لها الذي يضمن عملها بالكفاءة المطلوبة، وكذا استعانتها بأقل عدد ممكن من الموظفين والعمل بإنتاجية عالية..وأكد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية حرص الحكومة على خلق بيئة استثمارية مواتية، من خلال تنفيذ مجموعة كبيرة من الإصلاحات التي تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات مثل قانون السجل العقاري، وإصلاح نظام المناقصات، ومراجعة قوانين الاستثمار بشكل عام، والشراكة مع القطاع الخاص وإتاحة المجال له للاستثمار في مشاريع البنية التحتية، بالإضافة إلى إصلاح القضاء التجاري، وتبسيط الإجراءات، والترويج لمناخ الاستثمار في اليمن والمزايا النسبية وفرص الاستثمار.

من جانبه أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل على ضرورة الإسراع في إقرار القانون الجديد وبشكل متزامن مع قانون ضريبة الدخل التي تم تخفيضها لصالح المستثمرين من ٢٠٪ إلى ١٥٪، بالإضافة إلى توفير مزايا ضريبية وجمركية لهم..وأشار رئيس الهيئة العامة للاستثمار صلاح العطار إلى الجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية لإعادة النظر في دور الحكومة لإفساح المجال أمام القطاع الخاص لكي يلعب دوراً أساسياً ورياديا في عملية التنمية الاقتصادية. ولفت إلى إصدار قوانين جديدة مثل قانون الشركات وقانون حماية الإنتاج الوطني وقانون حماية المستهلك.

وأوضح العطار أنه تم تشكيل لجنة وزارية ضمت وزراء العدل والمالية والشئون القانونية وممثلي القطاع الخاص لإعادة صياغة قانون الاستثمار وفقاً لتوصيات مكتب "FIAS"، كما تم الربط بين مشروع قانون الاستثمار وقانون الضرائب الجديد، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص في صنع القرار الاستثماري.

خطوة إلى الأمام

مدير عام الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية الدكتور محمد الميتمي أكد لـ "الميثاق" أن قانون الاستثمار يمثل خطوة إلى الأمام، كما أنه يعتبر محور رئيسي في معالجة بيئة الاستثمار. وقال "إن القطاع الخاص يحيي جهود الحكومة في إصلاح البنية المؤسسية بشكل عام، وهناك تفهم كبير من قبل الحكومة وخاصة من نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبد الكريم إسماعيل الأرحبي الذي يقود الفريق الاقتصادي ويقود عملية الإصلاحات، وهذا يبعث على الطمأنينة والأمل، نظراً لأن هناك تفهماً وإدراكاً من قبل الحكومة لأهمية الشراكة مع القطاع الخاص ولكيفية إصلاح البنية المؤسسية وتحرير بيئة الاستثمار".

وأوضح أن ملاحظات القطاع الخاص التي تم الأخذ بها من قبل الحكومة تتمثل في أن التركيز على دور الترويج في قانون الاستثمار ينبغي ألا يأخذ الحيز الأكبر لأن الترويج في دور الهيئة مهم ولكنه ليس دوراً مركزياً. ما تحتاجه اليمن هو الترويج من خلال تحرير بيئة الاستثمار وتنقيتها من الشوائب، وأعتقد أن هذا هو أفضل ترويج لأي استثمار، وبالتالي تم الاتفاق على مجموعة من الأسس بين الحكومة والقطاع الخاص في اللقاء الذي تم بينهما أخيراً للنظر في التعديلات التي تمت في قانون الاستثمار"..ولفت الميتمي إلى المائدة المستديرة بين الحكومة والقطاع الخاص والشركاء الدوليين التي عقدت في أكتوبر عام ٢٠٠٦ وبمشاركة عدد كبير من الوزراء والمسئولين والمحافظين وممثلي القطاع الخاص، وتم فيها وضع مصفوفة للمعوقات التي تواجه الاستثمار والآلية التي يتم من خلالها التدرج للتحرر منها.

وأوضح "هناك جهود ولكن طبعاً المعوقات أحياناً تكون عميقة وأسبابها لاجذور وأحياناً هناك ظروف دولية مثل الانهيارات المالية وانهيار أسعار النفط تكبح السرعة في تحرير الاستثمار من هذه المعوقات، وهذا أمر معروف ومفهوم، لكن ينبغي اليوم في إطار التنافس الشديد على أسواق المال والمستثمرين في العالم السعي بسرعة لتحرير بيئة الاستثمار وهذا ما هو متفق عليه بين جميع الأطراف".. وفي معرض رده على سؤالنا بخصوص الحوافز والمزايا الممنوحة للمستثمرين قال مدير عام اتحاد الغرف التجارية والصناعية "فيما يتعلق بضريبة الدخل تم قطع شوط كبير ربما ٩٩٪ بين الحكومة والقطاع الخاص في قانون ضريبة الدخل الذي يشكل بنية قانونية مهمة جداً، والآن هناك حوار يجري بشأن قانون الجمارك وقانون التعريفة الجمركية، لأن الإصلاحات رزمة متكاملة ليست مجزأة، ولا يمكن أن تعمل قانوناً هنا يدفع بعجلة الإصلاح بينما ما زال قانوناً هناك يحتاج إلى كثير من التحسين ووجوده بهذه الصورة يكبح حركة الاستثمار، وبالتالي اتفقنا مع الحكومة على أن يتم الإصلاح وتقديم قوانين الاستثمار وضريبة الدخل والجمارك رزمة واحدة للتحرك قدماً إلى الأمام".

■ الأرحبي:

القانون الجديد أعد وفق أفضل الممارسات العالمية

■ المتوكل:

إقرار قانون الاستثمار بشكل متزامن مع قانون ضريبة الدخل

■ الميتمي:

الحكومة أخذت بملاحظات القطاع الخاص

■ العطار:
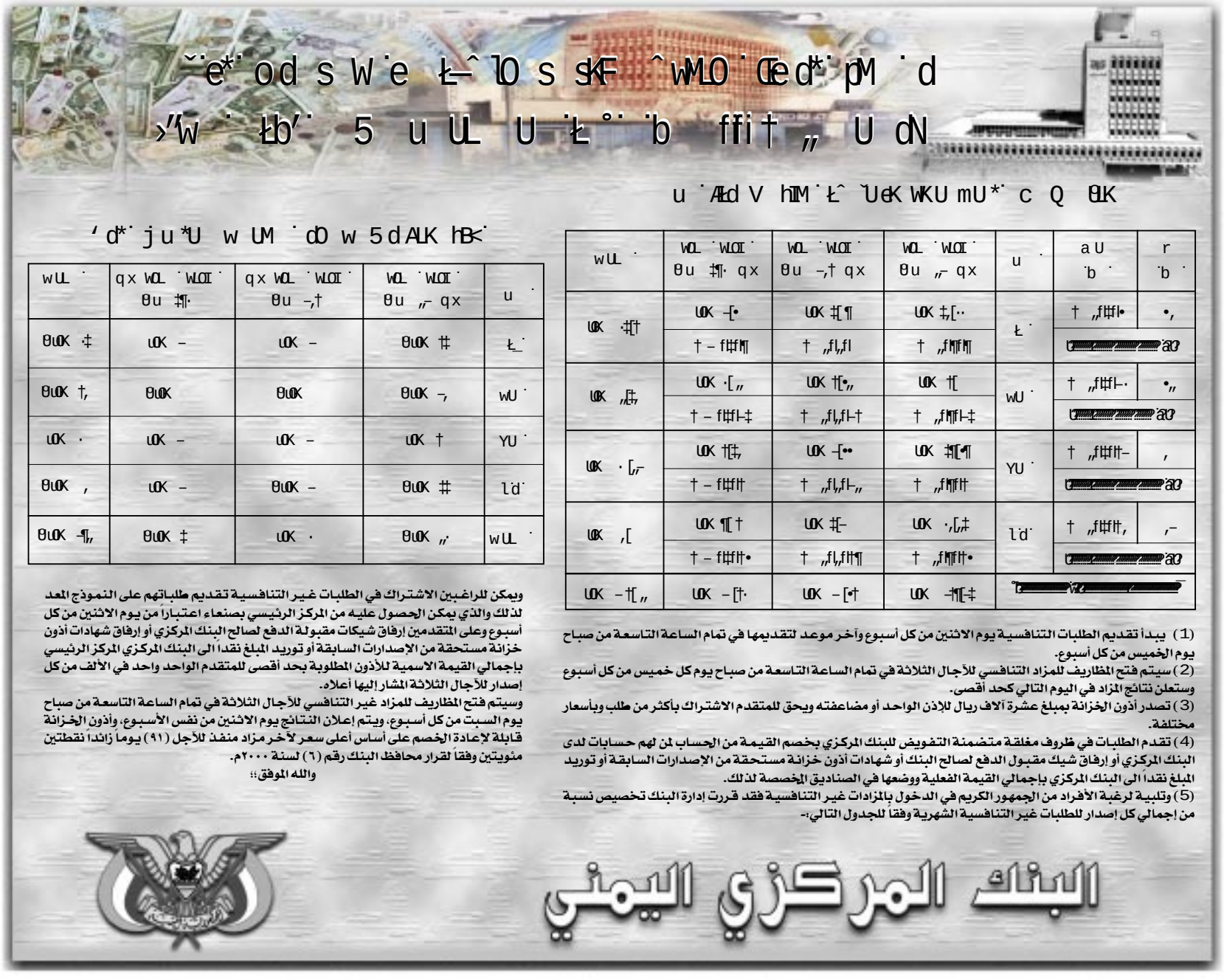
دور أكبر للقطاع الخاص في صنع القرار الاستثماري